



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في  
تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الاجراءات الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية  
للفترة 2000-2022

The impact of customs procedures on  
foreign trade in Algeria an analytical syuday  
for the period 2000-2022

تحت إشراف:  
د . بروبة فتيحة

من إعداد الطالبين: بلعوثي منصورية  
مداني حليلة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر قسم ب	د . قادة عبد القادر
مشرفا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر قسم ب	د . بروبة فتيحة
مناقشا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر قسم ب	د . حنيفي أمينة

السنة الجامعية : 2023/2022



## شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي رزقنا الصحة

والعافية والعزيمة،

فالحمد لله حمدا كثيرا،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذة بروبة فتيحة على كل ما قدمته لنا من

توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع الدراسة في جوانبها المختلفة كما

نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل

لكل الاداريين والاساتذة المحترمين بجامعة احمد زبانه غليزان ،

نقول لكم شكرا جزيلا على كل الجهودات

## الإهداء

إلى أمي حفظها الله حبا في عطائها وطمعا في رضاها، أدامها الله منارا فوق رأسي.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة.  
إلى إخوتي سند الحياة ومبعث ابتسامتي وحماتي في هذه الحياة، حفظهم الله.  
إلى عائلتي الكبيرة.

إلى أساتذة الكرام والأصدقاء والزملاء الأفاضل.

أهدي هذا العمل

## ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإجراءات الجمركية على التجارة الخارجية بصفة عامة و على الجزائر بصفة خاصة ، حيث كانت الدراسة على الجزائر بعد أن كان الأسلوب الاقتصادي المتبع سابقا (الاشتراكية ) أدى إلى طريق مسدود ، ما جعل الجزائر تفكر في حلول أخرى لإنعاش اقتصادها ، و ذلك بتحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي . تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المتغيرات محل الدراسة و المتمثلة في الصادرات، الواردات ، الميزان التجاري، التعريف الجمركية للفترة من 2000 الى 2022

**الكلمات المفتاحية :** التعريف الجمركية الجزائرية ، الصادرات ، الواردات ، التجارة الخارجية

### **Abstract :**

This study aims to know the extent of the impact of customs procedures on foreign trade in general and on Algeria in particular, where the study was on Algeria after the previously used economic method (socialism) led to a dead end, which made Algeria think of other solutions to revive its economy, And that is by liberalizing foreign trade by adopting a number of reforms, the most important of which is the orientation towards a market economy since the nineties of the last century. In this study, the descriptive analytical approach was relied upon by addressing the variables under study represented in exports, imports, trade balance, and customs tariff for the period from 2000 to 2022.

key words : Algerian customs tariff , exports, imports, foreign trade



فهرس المحتويات

أ	..... الشكر والتقدير:
ب	..... الإهداء
ج	..... الملخص:
د	..... فهرس المحتويات
هـ	..... قائمة الجداول:
و	..... قائمة الأشكال:
ز	..... قائمة الاختصارات:
ح	..... قائمة الملاحق:
2	..... الفصل الأول: مقدمة عامة
7	..... الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
25	..... الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
47	..... الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات
50	..... قائمة المراجع:
53	..... قائمة الملاحق:

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل-رقم الجدول
25	قيم الصادرات للفترة ما بين ( 2010 - 2000 )	الجدول رقم ( 3 . 1 )
26	قيم الصادرات للفترة ما بين ( 2022 - 2011 )	الجدول رقم ( 3 . 2 )
27	قيم الواردات للفترة ما بين ( 2010 - 2000 )	الجدول رقم ( 3 . 3 )
28	قيم الواردات للفترة ما بين ( 2022 - 2011 )	الجدول رقم ( 3 . 4 )
29	قيم الصادرات والواردات للفترة ما بين ( 2010 - 2000 )	الجدول رقم ( 3 . 5 )
31	قيم الصادرات و الواردات للفترة ما بين ( 2022 - 2011 )	الجدول رقم ( 3 . 6 )
32	تطور الميزان التجاري للفترة ما بين ( 2010-2000 )	الجدول رقم ( 3 . 7 )
33	تطور الميزان التجاري للفترة ما بين ( 2022-2011 )	الجدول رقم ( 3 . 8 )
35	تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة ( 2016 - 2001 )	الجدول رقم ( 3 . 9 )

فهرس الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
26	منحنى الصادرات للفترة ما بين (2000 - 2010)	الشكل رقم ( 1.3 )
27	منحنى الصادرات للفترة ما بين ( 2011 - 2022 )	الشكل رقم ( 2.3 )
28	عرض مدرج الواردات للفترة ما بين (2000 - 2010)	الشكل رقم ( 3.3 )
29	عرض مدرج الواردات للفترة ما بين (2011 - 2022)	الشكل رقم ( 4.3 )
30	عرض مدرج الصادرات و الواردات للفترة ما بين (2000 - 2010)	الشكل رقم ( 5.3 )
32	عرض مدرج الصادرات و الواردات للفترة ما بين (2011-2022).	الشكل رقم ( 6.3 )
33	تمثيل بياني يوضح تطور الميزان التجاري ما بين 2000 - 2010)	الشكل رقم ( 7.3 )
34	تمثيل بياني يوضح تطور الميزان التجاري ما بين 2011 - 2022)	الشكل رقم ( 8.3 )
35	تمثيل بياني يوضح تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016)	الشكل رقم ( 9.3 )

قائمة الاختصارات :

المصلى باللغة الإنجليزية	المصلى باللغة العربية	الاختصار
<b>Temporary Admission</b>	دفر الادلخال المؤقت للبضائع	<b>ATA</b>
<b>TIR Convention</b>	اتفاقية النقل البري الدولي	<b>TIR</b>

## قائمة الملحق

العنوان	رقم الملحق
التعليلة الجمركية 2023	1
قانون الجمارك 2023	2
الجريدة الرسمية لاتفاقات دولية و قوانين و مراسم	3

الفصل الأول

---

# مقدمة عامة

## 1. تمهيد :

أتاحت العولمة الاقتصادية لكافة الدول فرصة تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق دون قيود و على قدم المساواة إلا أنه في المقابل التزمت بفتح أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية و هذا ما فرض تحديات على الدول المختلفة لرفع كفاءتها الإنتاجية و خفض التكلفة لديها و تعديل تشريعاتها و قوانينها حتى تتغلب على العوائق الناجمة عن تحريرها . تعتبر التجارة الخارجية قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية و القناة الأساسية للتصدير و الاستيراد كما أنها تساهم في الانتعاش الاقتصادي و في جذب رؤوس الأموال عن طريق الرسوم المفروضة على السلع و المشروعات المختلفة و بالتالي تمثل التعريفات الجمركية عصب السياسة التجارية و عليه فإن معظم الدول تعتمد في التجارة الخارجية بالتنظيم أو التقييد أو التشجيع و تعد الضرائب الجمركية أهم الوسائل المتاحة لممارسة الرقابة على حركة الصادرات والواردات ، و بالنظر إلى الجزائر فقد عرفت التعريفات الجمركية إصلاحات واسعة تبعا للسياسة التجارية التي عرفتها الجزائر و قد طبقت أول تعريفات جمركية جزائرية سنة 1963 .

إن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط، حيث أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة و كذا نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق الواردات و زيادة الصادرات من جهة أخرى .

مرت الجزائر بتحول اقتصادي كبير على مدى العقدين الماضيين ، وهو ما يتوافق مع اعتماد معظمها لقد تغيرت جميع دول العالم من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، تمامًا مثل تغيرات واتجاهات الاقتصاد العالمي أدت الوتيرة المتسارعة للعولمة وضغط تحرير التجارة الخارجية إلى حتمية التحول السابق من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، فإن التزام الجزائر يقع في إطار احتمال الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية والتصديق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والتي دخلت حيز التنفيذ في أوائل سبتمبر في عام 2005 ، بالإضافة إلى التوجه الاقتصادي المزدوج ، كان لابد من تغيير طريقة تدخل سلطات الجمارك يطلب المكلفون بالمؤسسة تعديل نظام وأساليب العمل بما يتلاءم مع احتياجات المنافسة الدولية ، بهدف ولتحقيق اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وإدراجه في التقسيم العالمي للعمل ، والنية لتكون قادرة على مواءمة المعايير الاقتصادية الدولية.

من أجل تحقيق هذا الهدف سعت الإدارة الجمركية إلى القيام بإصلاحات تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية، و تتم عملية الإصلاح الجمركي في عدة محاور متعددة يمكن إيجازها كالآتي:

● تعديل قانون الجمارك؛

● أتمتة العمليات الجمركية؛

● تبسيط الإجراءات الجمركية؛

● تبني تعريف جمركية متماشية مع التطورات الجمركية العالمية

● التأهيل و التدريب

كما أن الإصلاحات الجمركية تعتبر جزء من الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتھا الجزائر، و تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق العديد من الغايات بما يحقق زيادة النشاط الاقتصادي و فعاليته و تتمثل أهم هذه الغايات في تبسيط الإجراءات الجمركية ، سرعة تخليص السلع، الشفافية، و هذا ما يساهم في رفع القيود التي تعيق التجارة الخارجية.

هذا ما قد يدفع إلى طرح مجموعة من التساؤلات و الاستفسارات حول القطاع الجمركي في الجزائر و البحث عن الأسباب و الإجراءات التي تثبت فعالية هذا القطاع الهام ،لذا تم التطرق في هذا البحث موضوع يعالج تأثير التعريف الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر .ومن خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية :

## 2. صياغة الإشكالية :

مع المكانة التي تحتلها التعريف الجمركية في المعاملات التجارية الدولية وتأثيرها على قطاع الواردات ومع تزايد توجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصا في الجزائر ومع انتهاج الدولة لعدة سياسات واجراءات لمواكبة هذا التوجه . يتم طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الاجراءات الجمركية على التجارة الخارجية؟

## 3. الأسئلة الفرعية :

بناءا على السؤال الرئيسي لهذا البحث يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما مفهوم التجارة الخارجية ؟ وماهي أهم النظريات المفسرة لها ؟

ما المقصود بالتعريف الجمركية؟ وما هو تأثيرها على التجارة الخارجية ؟

هل ساهمت إصلاحات التعريف الجمركية في تنمية التجارة الخارجية والرفع من القدرة التصديرية الجزائرية؟  
ما علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي و التجارة الخارجية .

## 4. صياغة الفرضيات :

**الفرضية الأولى:** التجارة الخارجية هي الشريان الذي يربط الدول ببعضها .

**الفرضية الثانية:** يوجد تأثير ايجابي للتعريف الجمركية على التجارة الخارجية.

**الفرضية الثالثة:** تساهم الاصلاحات التي مست التعريف الجمركية في تنمية التجارة الخارجية والرفع من القدرة التصديرية الجزائرية؛

**الفرضية الرابعة:** هناك علاقة عكسية بين التعريف الجمركية والتجارة الخارجية.

## 5 . أهداف الدراسة :

- التعرف على السياسة الجبائية الجمركية الجزائرية .
- مناقشة تأثير التعريف الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية .
- التعرف على مختلف معادلات التعريف الجمركية في النظام الجمركي الجزائري قبل وبعد الاصلاحات التي مستها .
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة ميدانية تهتم بموضوع التجارة الخارجية الجزائرية .

## 6 . أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية اليوم في كل اقتصاديات العالم، ومعرفة التحديات التي اتخذتها الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية .

## 7 . أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

- من الأسباب التي دعت لاختيار هذا الموضوع يذكر ما يلي :
- ✓ محاولة اعطاء نظرة شاملة حول سياسة التعريف الجمركية لكل من يرغب في الاطلاع على هذا الموضوع.
  - ✓ التعرف أكثر على السياسة الجمركية الجزائرية .
  - ✓ تمييز اختلاف نتائج المتوصل اليها عن الدراسات السابقة.
  - حب الاستطلاع على جديد الجمارك .

## 8 . حدود الدراسة :

- موضوع هذا البحث يخص دراسة ميدانية لتأثير التعريف الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر حيث:
- الحدود الزمنية: الدراسة تمت على اقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 2022 .
  - الحدود المكانية: الدراسة تمت حول اقتصاد الجزائر

**9. منهج الدراسة:**

يجمع منهج البحث بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي، فالأول استعمل في عرض المفاهيم عن التجارة الخارجية والتعريف الجمركية والاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة آثار التعريف الجمركية على التجارة في الجزائر و كذلك المنهج التاريخي في دراسة الدور الاقتصادي للتعريف الجمركية الجزائرية وتطوراتها خلال الفترة محل الدراسة.

**10. محددات الدراسة :**

من بين العوامل التي أثرت على إجراء هذه الدراسة صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة حول التعريف الجمركية والتي يتم منحها بتحفظ.

## الفصل الثاني

---

### الإطار النظري والدراسات السابقة

**1 . تمهيد :**

يشهد العالم اليوم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسعات التعاملات التجارية بينها و تضاعفها مما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية و القيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية و بمرور الزمن تضاعفت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصاداتها الخاصة . فجاء هذا القطاع محتمل للدور الحيوي و المؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة .

**2 . عموميات حول التجارة الخارجية :**

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية . إنه يربط بين البلدان و المجتمعات، و التجارة بين الدول حقيقة لا يمكن للعالم اليوم تخيلها بدونها بالنسبة للاقتصاد مستقل عن بقية العالم يمكن أيضا اعتباره جسرا يربط بين البلدان و يسمح لها باستهلاك الفائض و إنتاج و تصدير المنتجات الفائضة .

**1.1.2 . مفهوم التجارة الخارجية :**

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يمكن ذكرها فيما يلي :

**1.1.2.1:** هي عبارة عن مجموعة من المبادلات بين مختلف الدول والتي تكون في شكل سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة (خروبي و حاج، 2021 2022، صفحة 8) نقصد بالتجارة المنظورة (المرئية) هي جزء من التجارة بين البلدان معبرا عنها بكمية البضائع المصدرة أو المستوردة التي يمكن فرض رسوم جمركية عليها ؛ و هي تختلف عن التجارة غير المنظورة (غير المتوقعة) التي تشمل الخدمات السياحية و التحويلات المصرفية... الخ

**2.1.2:** يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (زرهمي ، 2010 2011، صفحة 3)

**3.1.2:** التجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام. (بطاطاش، 2018 2019، صفحة 3)

- انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عبارة عن مختلف عمليات الاستيراد والتصدير بين دول العالم من اجل تحقيق المنافع كما تساهم في تحسين اقتصاد الدولة، وهي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي .

## 2.2 أسباب التجارة الخارجية :

أدت المشكلة الاقتصادية أو ما تسمى بالندرة النسبية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول ومن أسباب قيام التجارة الخارجية يذكر ما يلي :

- اختلاف تكاليف الانتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة .
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة اخرى
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي
- وجود فائض في الإنتاج . (عبد العالي، 2002، صفحة 20)

## 3.2 نظريات التجارة الخارجية :

- النظرية الكلاسيكية :

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري و الذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري و بتدخل الدولة في تحقيق ذلك وتشمل إسهامات كل من نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث .ونظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون استوارت ميل .

(دروس عبر الخط)

أولا :نظرية الميزة المطلقة ( آدم سميث ) :

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول للاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776 و محتواها أنه "إذا كان باستطاعة دولة أجنبية أن تمدنا بسلعة أرخص لو قمنا بضاعتها بأنفسنا فستكون من الأفضل شراؤها من تلك الدولة على أن نقوم نحن بالتركيز على إنتاج و بيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية"، و يجد هذا الرأي مبرر عند آدم سميث في أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل وذلك بتوحيد كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج هذه السلعة ، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي و إيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج الزائد على حاجة الاستهلاك المحلي (بوساوي، 2018 2017، صفحة 11)

ثانيا: نظرية النفقات النسبية لدفيد ريكاردو .

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرون ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير التجارة الخارجية وقيامها .

لقد انطلق ديفيد ريكاردو من نفس الوضع الذي انطلق منه آدم سميث في نظرية التجارة الخارجية وهو إيجاد منافذ جديدة لتصريف فائض المنتجات المتراكمة في الأسواق المحلية ، و البحث عن مواد غذائية وصناعية إلا أن الهدف الرئيسي لريكاردو إضافة إلى التبادل الدولي هو التوزيع على عكس آدم سميث الذي اهتم بالإنتاج .

وتتلخص هذه النظرية في انه إذا سادت حرية التجارة فان كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا ، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ،

و ما ادى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت النسبية لإنتاج السلع بين البلدان (بوساوي، 2018 2017)

ثالثا: نظرية لقيم الدولية لجون ستيوارت ميل

يتفق جون ستيوارت ميل مع دافيد ريكاردو في أن السبب الاساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية للإنتاج السلع مع الدولة الأخرى وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الأساسية النظرية وهي المنافسة الكاملة -التوظيف الكامل - الخبرة التامة لعناصر الانتاج داخليا تمثل الاذواق ولكنه يختلف عن ريكاردو وفي

تعديله لبعض الافتراضات التحليلية حيث يقوم بتعديل الافتراضيين نظرا لعدم واقعيتهم ولذا فإن مساهمة جون تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية :

– وجود دولتين فقط .

– وجود سلعتين فقط .

– ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

– إن قيمة السلع تحدد بتكلفة إنتاجية من كل عوامل الإنتاج ( العمل ، رأس المال ، الارض ،

التنظيم ) وليس عنصر العمل فقط .

إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة والافتراضات التحليلية

التي اعتمد عليها تحليل جون لا تتأثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. (شريفة، 2018

2017، صفحة 12 13)

– النظرية النيو كلاسيكية :

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، أي أن النظرية الكلاسيكية حددت متى تقوم التجارة الخارجية ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث قصد تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين **هكشر وتلميذه أولين** .

أ. نظرية نسب عناصر الإنتاج **هيكشر** – أولين :

لما يقرب من مائة عام استطاع الاقتصاديون تفسير التجارة المرتكزة على الميزة النسبية، ولكن لم يستطيعوا تفسير أسباب الميزة التنافسية، وفي مستهل القرن العشرين، قام اقتصاديان سويديان، وهما إيلي هيكشر و بيتر أولين ، بتفسير أسباب الميزة النسبية ، و قد قام بول صامو يلسون لاحقا بتنقيح أفكارها الأساسية ، و التي يشار إليها كذلك نظرية نسب عناصر الإنتاج. وتنص النظرية على أن الميزة التنافسية للدولة تتحدد عن طريق ما تمنحها الطبيعة من موارد.

صاغ هيكشر الأسس الأولى لنظرية نسب عناصر الإنتاج سنة 1919 ، وتم تطويرها فيما بعد على يد أولين سنة 1933 ، كما تأثر أولين بأستاذه كاسل الذي قدم نموذجا اقتصاديا للتوازن في دولة واحدة و حاول أولين أن

يمزج بين نظرية كاسل ونظرية هيكشر في التجارة الدولية، لتوضيح كيفية حدوث التوازن على المستوى الدولي بين دولتين في ضوء أسباب وأنماط التجارة التي أوضحها هكشر .

وضع العالمان السويديان إيلي هيكشر وبرتل أولين أسس التصورات المعاصرة حول الأسباب التي تحدد اتجاهات وبنية النفقات السلعية الدولية والأفضليات الممكنة في التبادل، وقدم برتل أولين في كتابه "التجارة الإقليمية والدولية" عام 1933 ، تفسيراً للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، كما أوضح أن الكثير من القضايا المطروحة في كتابه تفسير مقال أستياذه ومواطنه إيلي هيكشر الذي صدر عام 1919 ظل عملياً 1950، وعرفت هذه النظرية منذ ذلك الوقت بنظرية هيكشر- أولين، أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج .

تعد نظرية هيكشر - أولين إمتداد لنظرية النفقات النسبية ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية و أرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر - أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، حيث تعتبر نظرية هيكشر- أولين مكملية لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها .

تنقسم نظرية هكشر - أولين إلى نظريتين هما :

### النظرية الأولى :

المعروفة بنظرية هبات عناصر الانتاج و تختص بتفسير اسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة , على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج .

### النظرية الثانية :

المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الانتاج لأولين و تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج .

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج (هكشر- أولين ) هي:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفاً نسبياً بين الدول .

- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين و من ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل .
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين.
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال.
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريف الجمركية. (وليد، 2018 2019، صفحة ص 36 37)

#### - النظرية الحديثة :

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك و النيو كلاسيكية الى عوامل لم تتطرق اليها المدارس السابقة، محاولين بذلك اعطاء تفسيراً اقرب ما يمكن للواقع و للعناصر التي تحكم و تسير المبادلات الدولية الحالية.

#### الفرع الاول: ليندر دور الطلب :

قام ليندر بدراسته سنة 1961 و انطلق من فكرة انه اذا كان التوفر على عوامل الانتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الاولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر- اولين ، فان الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولاً تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة و التي تشكل اكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية.

إن ظروف الانتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها .فلا يمكن انتاج اي سلعة اذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الانتاج اكثر فاعلية كلما كان الطلب اكثر حجماً .

و حيث ان السوق الدولي ما هو الا امتداد للسوق الداخلي ،يصبح الطلب الداخلي ،شرطاً ضرورياً و لكن ليس كافياً ليصدر اي منتج ، اي لا يمكنهم تصدير اي سلعة الى الخارج الا اذا كان هناك طلب قوي عليها .

اما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية و اعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فاذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فان صادرات البعض هي واردات البعض الاخر ، و يصبح حجم المبادلات اكثر اهمية ، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض اكثر فاكثر . و يمكن ان تبح المنتجات المتبادلة هي نفسها ،تختلف فقط من حيث نوعيتها او درجة تعقدها .اما فاعلية الانتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل :

- الميزة في امكانيات استغلال المواد الأولية .
- التنافس بين المتعاملين .
- اقتصاديات الحجم .
- التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.
- التنافس الاحتكاري .

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري و المتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل .

ما يلاحظ على مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الانتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين الى ظروف الطلب، حيث لم يعط اهمية كبيرة لتكاليف الانتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على الاسس التنافسية التي ال تعتمد على السعر او تكلفة المنتج . و اعتمد على السياسة التسويقية ، و دورها الفعال في ادراك و تنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتوجات ، و المنتج هو العنصر الاساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتج في التجارة الخارجية . ( شريف، 2019، صفحة 98 )

### 3 عموميات حول التعريف الجمركية والانظمة الجمركية :

#### 1.3 مفهوم تعريفية الجمركية :

هي عبارة عن قائمة تصنعها الدولة تبين فيها نسبة التعريفية الجمركية على السلع المستوردة وتشمل معدل الضرائب الجمركية المطبقة على الواردات المعدلات المتعلقة بالرسوم الاخرى على القيمة المضافة وبالرسوم الاخرى وتكمل هذه التعريفية بفهرس ابجدي للمنتجات وتعتمد التعريفات الجمركية على ثلاث اسس :

أولاً: المدونة الجمركية : هي تلك القائمة جمركية التي تنظم مختلف اصناف السلع وتكمن من مراقبة المعاملات التجارية مع العالم الخارجي

ثانيا: تحديد مختلف الضرائب والرسوم الجمركية: يتم تحديدها انطلاقا من فارق السعر المنتج الاجنبي وسعر المنتج المحلي قصد تطبيق الحماية ورفع مستوى المنتج المحلي هذا الفرق هو المعادلات المختلفة الموجودة في التعريف.

ثالثا: الطبيعة القانونية : لا يصح تطبيق وتغيير التعريف الجمركية إلا بموجب القانون وكل دولة تضع تعريفة جمركية وتطبيقها على مختلف عمليات التجارة . (خروبي و حاج، 2021 2022، صفحة 13 14)

### 2.3 النظام الجمركي :

#### مفهوم النظام الجمركي :

النظام هو الذي يجعل من الممكن اصلاح وتنظيم عمل شيء ما الجمارك من ناحية اخرى هي ما ترتبط بالجمارك ( مكتب الدولة الذي يسجل فيه البضائع التي تدخل البلد وتخرج منه والمسؤول في تحصيل الضرائب والرسوم المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد.

يتم استخدام مفهوم النظام الجمركي لتسمية الاطار القانوني الذي ينظم الحركة الدولية للبضائع الخاضعة للرقابة الجمركية .وبالتالي فإن الرقابة الجمركية تتكون من مراجعة البضائع المعنية للتأكد من امتثالها للنظام الجمركي المعني استيراد وتصدير تخزين البضائع والعتور على الاعفاء من رسوم بعض العمليات التي تسيطر عليها في اطار نظام الجمارك .

تعتمد خصائص النظام الجمركي على كل بلد بشكل عام فإن البضائع التي تغادر او تدخل دولة ما تتوافق مع قواعد معينة تنص عليها نظام الجمارك. لهذا السبب فإن الشيء المعتاد هو انه في كل مرة يتم فيها تقديم سلعة في الجمارك يجب اكمال مستند يوضح بالتفصيل خصائص و وجهة الحزمة . (خروبي و حاج، 2021 2022، صفحة 15)

#### 4 مهام إدارة الجمارك الجزائرية :

تتلخص هذه المهام في مايلي :

- ✓ المهمة الاقتصادية: باعتبارها مؤسسة حمائية تعمل الجمارك على :
- ✓ حماية المنتجات الناتجة من المنافسة الاجنبية .
- ✓ جعل نظام الواردات ضروري وذلك بتحديد الواردات ذات القابض

إلا أن هذا الدور لا يقتصر فقط على الدور الدفاعي من خلال اللجوء الى استعمال مختلف عناصر الحماية او بعبارة اخرى الاهمية المرتبطة بالتنمية الصادرات والفائدة المحصل عليها من خلال تنشيط الحركة الدولية للبضائع حيث ظهر لها اهداف جديدة تتمثل في :

تنشيط الدخل الجمركي في ظل المبادلات بطريقة تجعلها عادلة

تكييف الميكانيزمات الجمركية بتوزيع نشاطات التجارة الخارجية وذلك من خلال المطابقة تدخلها مع الامور التجارية كاحترام حالة التسليم و تسيير المخازن والنقل .

- ✓ المساهمة في تطوير النشاط الصناعي والتجاري بتوظيف النظام الجمركي .
- ✓ الترقية وتشجيع التبادلات الخارجية من خلال مساندة واعانة القطاعات المختلفة في عملية التصدير .
- ✓ تهيئة القرارات الملائمة .
- ✓ تحصيل المعلومات عن النوع و وسيلة النقل المستعملة لتوجيه المنتجات المستوردة والمصدرة لاسيما على النشاطات السنائية و الجوية و على محاور التجارة غير المشروعة اي مكافحة تهريب المواد الاولية والاساسية وادخال البضائع بطريقة مغشوشة .
- ✓ تحصيل المعلومات من طرف القروض والتسديدات . الانظمة المالية المرتبطة بالمبادلات الخارجية للبضائع من خلال هذه الاهداف تعمل ادارة الجمارك على معرفة :
- ✓ الاتجاه العام للاستيراد والتصدير .
- ✓ الكمية والقيمة الخاصة بالسلع المتبادلة .
- ✓ زبائن وموردي الدول الاساسية .
- ✓ درجة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية .
- ✓ درجة الحماية الجمركية .
- ✓ الموارد المالية المختلفة او الجبائية المحصل عليها في فترة زمنية معينة
- ✓ المهمة الجبائية :

نحن نعلم أن الجمارك ولمدة طويلة اتخذت طابع إداري جبائي محض وهذا يتجلى بقياس حجم المدخلات و الارادات الجبائية , فإن إدارة الجمارك مكلفة تغطية القروض الجبائية أو شبه جبائية التي تمس البضائع عند الاستيراد و التصدير (بطاطاش، 2018 2019، صفحة 36 37)

## مهام أخرى :

ينحصر دور الجمارك بين المهمة الاقتصادية والمهمة الجبائية بل هناك مهام أخرى

وهي في عدة مجالات:

في المجال المالي:

- مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال

- مراقبة الصرف والسهر على احترام نظم الصرف

في المجال الصحي:

- مراقبة المنتج من خلال صلاحية الإستهلاك

- ضمان احترام القواعد الصحية المعمول بها

في مجال الأمن العمومي:

- مراقبة استيراد الأسلحة والذخائر

- مراقبة الأشخاص المخالفين للقانون المتابعين قضائيا

في المجال الفني والثقافي:

- حماية التراث الفني والثقافي بمراقبة عملية تصدير ثار الفنية

- حماية الحيوانات والنباتات النادرة والتي هي موضوع حماية محلية أو دولية.

وعليه فإن إدارة الجمارك تسعى إلى بلوغ أهداف منها:

- وضع نظام تشريعي قانوني يشرح للمتعاملين كيفية العمل

- مراقبة تسيير المصالح الجمركية

تنظيم حركة السلع ورؤوس الأموال من الحدود الجمركية

✓ هدف جبائي

✓ هدف حمائي

✓ مكافحة الغش والتهرب (سلطاني ، 2003 2002، صفحة 109)

## 5 علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي والتجارة الخارجية :

تعد الجمارك أداة لتحريك الاقتصاد الوطني، فهي تقيم علاقات مع النظام الجبائي والبنكي وذلك من أجل خدمة

الاقتصاد الوطني.

### ● علاقة الجمارك بالنظام البنكي :

باعتبار البنوك أحد المؤسسات المالية والتي تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني فهي تقيم علاقات مع مختلف القطاعات العام، الخاص ومن بين هذه القطاعات إدارة الجمارك والتي تلزم المستوردين والمصدرين القيام بعملية التوطين البنكي

### ● علاقة الجمارك بالنظام الجبائي :

تعتبر الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية لميزانية الدولة إذ تمثل نسبتها جزء من الإيرادات الميزانية العمومية للدولة وهذه النسبة تعكس المكانة التي تحتلها الحقوق والرسوم الجمركية فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية.

### ● علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية :

1- تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

1.1- تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض رؤوس الأموال الأجنبية على إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في كافة الميادين، ويتم ذلك بمنح للمستثمرين تسهيلات وفق قانوني الجمارك وتشجيع الاستثمار والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء.

2.1- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتم ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الوطنية وكذا الآلات والأجهزة الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمتماثلة لإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.

(2) تسهيل حركة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

1.2- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي ترتبط بها الجزائر

2.2- العمل بشكل متناسق وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية .

3.2- إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع إدارة الجمارك

4.2- تعتبر إدارة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصائيات التجارة الخارجية وتوفيرها للمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي والمستثمرين.

3) فع إيرادات خزينة الدولة ويتحقق ذلك في تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة، وذلك من خلال استيفاء الرسوم الجمركية المقررة في التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات.

4) مكافحة التهريب إن مكافحة التهريب يعتبر الدور الأساسي والمستقبلي للجمارك، حيث تقوم إدارة الجمارك بهذا الدور كما يلي:

1.4- من خلال مديرية مكافحة التهريب، التي تسيّر وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط كل محاولا التهريب في كافة أنحاء الحدود الجمركية.

2.4- من خلال نشاط باقي المديرية المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات، كالتلاعب بالقيمة والأعداد والأوزان والأقيسة أو بنود التعريفات

3.4- عن طريق توقيع اتفاقية جمركية ثنائية مع بعض الدول وتتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب

4.4- بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية (سلطاني ، 2003 2002، صفحة 136 138)

## 6. الدراسات السابقة :

إن أية دراسة علمية لا يمكنها أن تنطلق من فراغ إذ لا بد من الاعتماد على دراسات سابقة من أجل تدعيم البحث و فيما يلي نسرّد جملة من الدراسات السابقة التي تقترب منهجياً و موضوعياً من موضوع : الإجراءات الجمركية و أثرها على التجارة الخارجية .

أولاً: دراسة الباحث وليد عاببي بعنوان "حمية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية السنة ( 2018- 2019 ) جامعة سطيف حيث تمحورت هذه الدراسة حول مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في التوفيق بين حماية البيئة و أهداف تحرير التجارة الخارجية و انعكاسات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على قاع التجارة الخارجية و قد توصلت الدراسة الى أن منظمة التجارة العالمية تعتبر منبر دولي شامل يتم من خلاله التفاوض على تحرير التجارة الخارجية من كل القيود من خلال الاتفاقيات و المؤتمرات الوزارية و فض المنازعات بين الدول الأعضاء ،حيث استطاعت تخفيض الحواجز الجمركية؛ و هو ما نجم عنه زيادة المبادلات التجارية العالمية ،إلا أنها تولي اهتماما أكبر لمواضيع الدول المتقدمة على حساب الدول النامية بحيث ان العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة علاقة تشابكية و تكاملية.

ثانيا : قد جاءت دراسة الباحثة سلطاني سلمة في مذكرة ماجستير بعنوان " دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع التخطيط و التنمية جامعة الجزائر, 2002 - 2003 تناولت الباحثة في دراستها دور الجمارك ومختلف سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة بحيث توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج نذكر منها

- إن مختلف المدارس الاقتصادية تدقق على مبدأ واحد، وهو مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الأرباح على حساب اقتصاديات دول مختلفة

- بالنسبة لدور الجمارك في التجارة الخارجية تمكنا من مدى مجاعة إدارة الجمارك في تسيير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق .

ثالثا: هناك دراسة اخرى ايضا في مذكرة ماستر للباحثة بطاطاش ثيزيري بعنوان " عصرنة الجمارك و دورها في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة جمارك الجزائر " 1990 - 2019 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية و تجارة دولية جامعة أكلي محمد الحاج البويرة 2018-2019 تحدثت في البحث عن دور الجمارك في التجارة الخارجية و علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي كما توصلت الباحثة الى جملة من النتائج نذكر منها

- التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة لهذا اهتم بدراسة المفكرين وفق أسس علمية و توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة و شروط قيامه ،إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب و الإطار الزمني لكل مفكر .

- تشغل الجمارك الجزائرية جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورت كبيرا مرتبط بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحلها .

رابعا : من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع دراسة الباحثان خوي حسينة و حاج الناصر , مذكرة ماستر بعنوان " الإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية " كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم تجارية تخصص مالية و تجارة دولية جامعة جلاي اليابس سيدي بلعباس 2021\_2022

تحدث عن مدى تأثير الإجراءات الجمركية و الالتزامات الدولية والاقليمية على التجارة الخارجية و مراحل تطور التجارة الخارجية بالجزائر حيث توصلت هذه الدراسة الى ان

- مساهمة الجمارك في تشجيع الصادرات و توسيع دائرتها و ترقيتها بدأت تعطي ثمارها رغم أن المشوار في هذا الميدان لا يزال في بدايته و يتطلب الكثير من الجهد و التفهم العميق لإبعاد هذه العملية التي تعلق دولتنا على نجاحها الآمال الكبرى كبديل للمحروقات خاصة في هذه المرحلة المتميزة بالتأثيرات السلبية اللازمة الاقتصادية الدولية على اقتصادنا.

- تعمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية على تنظيم و تنمية المبادلات التجارية الدولية ، كما تساهم على المستوى الدولي من خلال تطبيق القانون الجبائي و التشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية و العلاقات المالية مع الخارج إلى جانب مراقبة الحدود و العمليات البحرية .

خامسا : دراسة الباحثة شريف هناء بعنوان " دور الأنظمة الجمركية و تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية و تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2019 - 2020 تناولت الباحثة في دراستها الانظمة الجمركية الاقتصادية و مساهمتها في تحرير التجارة الخارجية و اهم الاصلاحات و التسهيلات المقدمة من الجمارك , حيث توصلت الباحثة الى جملة من النتائج منها :

- المذاهب الاقتصادية الثلاثة و باختلاف أفكارها إلا أنها تصب في مبدأ واحد ألا و هو التخصص و تقسيم العمل .

الأنظمة الجمركية آليات وضعها المشرع الجمركي لوضع السلع في مكانها القانوني -

سادسا: دراسة الباحثان بلال حور و هارون بوساوي في مذكرة ماستر بعنوان " أثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر " ما بين 2001 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص

اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل تناول الباحثان عن كيفية تأثير التعريف الجمركية على التجارة الخارجية و كيفية تأثير التعريف الجمركية على الميزان التجاري الجزائري بحيث توصل الباحثان الى عدة نتائج منها :

- عرفت معدلات التعريف الجمركية عدة تخفيضات منذ بداية التسعينات من 6 معدلات إلى 3 معدلات خلال السنوات 2002 2004 2008 و هو ما يتماشى مع متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

- تأثير التعريف الجمركية على الواردات أكثر من الصادرات راجع لعدة أسباب أهمها غياب صادرات حقيقية خارج المحروقات و استفادة الصادرات النفطية من عدة إعفاءات و امتيازات على عكس الواردات و التي استفادت من التخفيضات في المعدلات الجمركية مما شجع على دخول السوق الجزائري بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع الأجنبية لتغطية العجز المسجل في بعض المنتجات و البحث عن منتجات أخرى و تكنولوجيا جديدة .

## 7 خلاصة الفصل :

طورت التجارة الخارجية على مر السنين ، و خضعت للعديد من المفاهيم و التفسيرات التي تختلف باختلاف منظور الباحث ، من حقبة إلى حقبة أخرى ، و تدخل العوامل التي تؤثر عليها ، بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر الربح من التجارة الخارجية عن طريق تحديد السلع المشاركة في عمليات التجارة الخارجية تحديد نسبة تبادل السلع و عوامل الانتاج من خلال المدرسة النيو كلاسيكية التي تعتمد على رأس المال و العمالة إلى المدرسة الحديثة التي تفسر نظرية السوق الحديثة .

اما بالنسبة للسياسات التجارية الخارجية فكانت مقسمة الى قسمين حمائية و كانت بتدخل الدولة، و حرية اي غياب الدولة في التحكم بالتجارة ، اختلفت الادوات المنتهجة في السياسات التجارية الى تنظيمية، كمية و سعرية.

## الفصل الثالث

---

# الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

## 1. تمهيد:

بعد أن تم التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من التجارة الخارجية و التعريفة الجمركية في الفصلين السابقين ، سيتم في هذا الفصل دراسة تطورات الميزان التجاري على مجمل الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022) و كذلك تطورات الحصيلة الجمركية و هذا بعد تحليل قيمة الصادرات و الواردات ، مع إبراز التسهيلات الجمركية الجزائرية.

## 2 . دراسة تحليلية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2022 ) :

1.2 - إحصائيات النمو السنوي للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات للفترة ما بين 2000 - 2022

جدول رقم 1.3 : قيم الصادرات للفترة ما بين ( 2000 - 2010 ) الوحدة مليار دولار

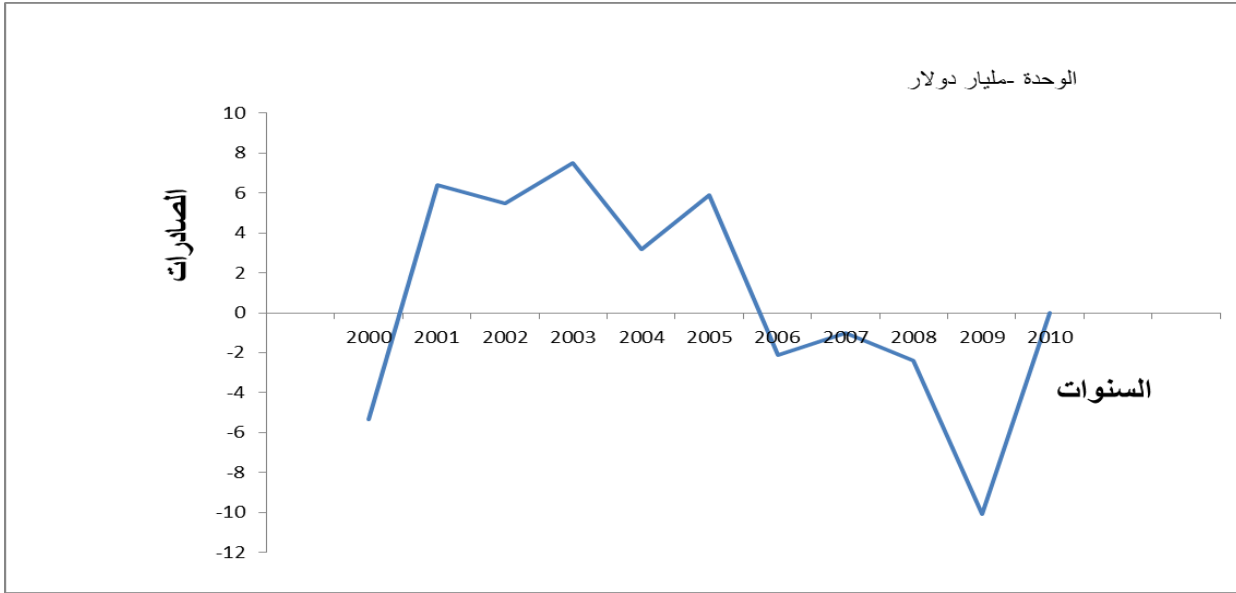
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	-5.34	6.4	5.5	7.5	3.2	5.9	2,1 -	-1	2.4	-10.1	0

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

من معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع في الصادرات في السنوات الأولى 2001 ، 2002 ، 2003 ، بينما انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة من 2006 إلى 2009 وكان سببه انخفاض أسعار النفط مع أقصى انخفاض لها سنة 2010 و السبب يعود إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 و الركود الاقتصادي العالمي .

و سيتم توضيح هذا من خلال المنحنى التالي :

## الشكل رقم 1.3: منحنى الصادرات للفترة ما بين (2000-2010).



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

## جدول رقم (2.3) : قيم الصادرات للفترة ما بين 2011 – 2022 الوحدة مليار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	-2.7	-3.8	-5.7	0.2	0.5	7	-6.1	-3.7	-6.1	-11.7	13.7	13.9

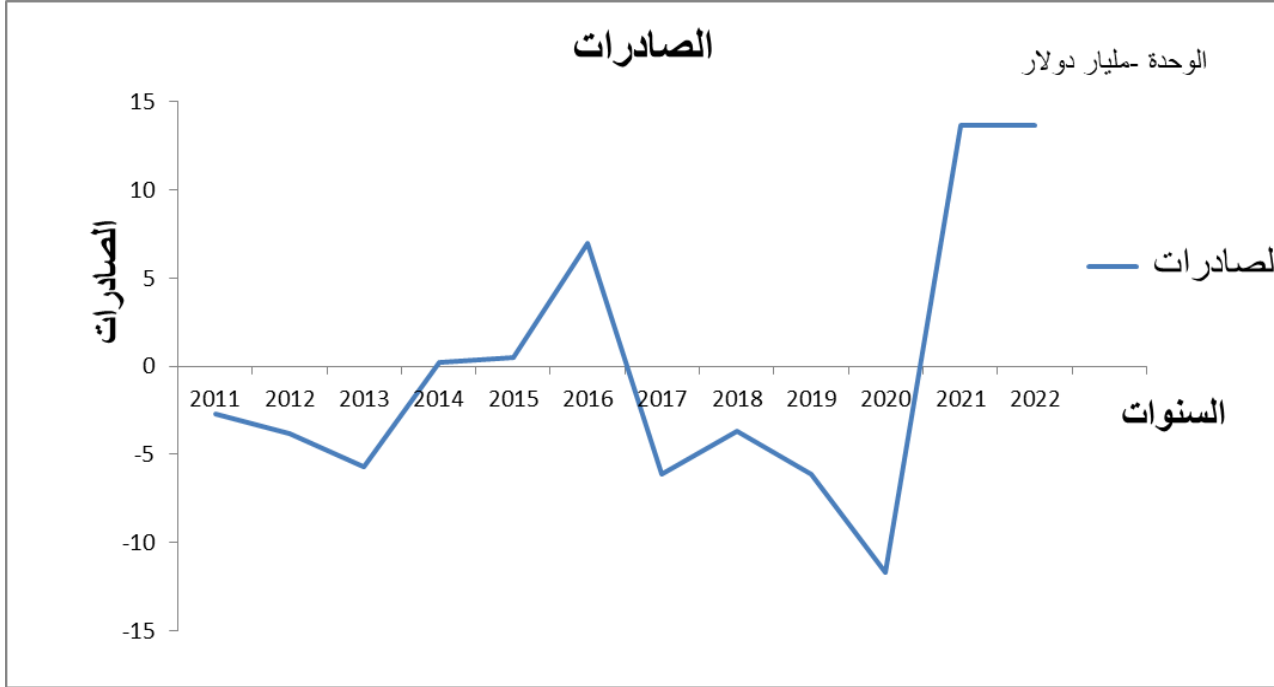
دولار

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

الملاحظ من خلال الجدول أن الصادرات لازالت تشهد انخفاضاً في السنوات الأولى 2011 , 2012 ,

2013 لتنهض في السنوات 2014 ، 2015 ، 2016 ، و قد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة و تسبب في ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات، لتعود و تنخفض في السنوات 2017 2018 2019 ، 2020 بسبب الوضعية الوبائية التي عاشها العالم 2020 ، ميزت صادرات سنة 2022 بارتفاع ملحوظ و هو رقم قياسي تم تسجيله بفضل استراتيجية الرئيس عبد المجيد تبون ، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني و مواصلة ضبط الواردات و هذا ما هو موضح في المنحنى التالي :

الشكل رقم (2.3) : منحني الصادرات للفترة ما بين (2011-2022).



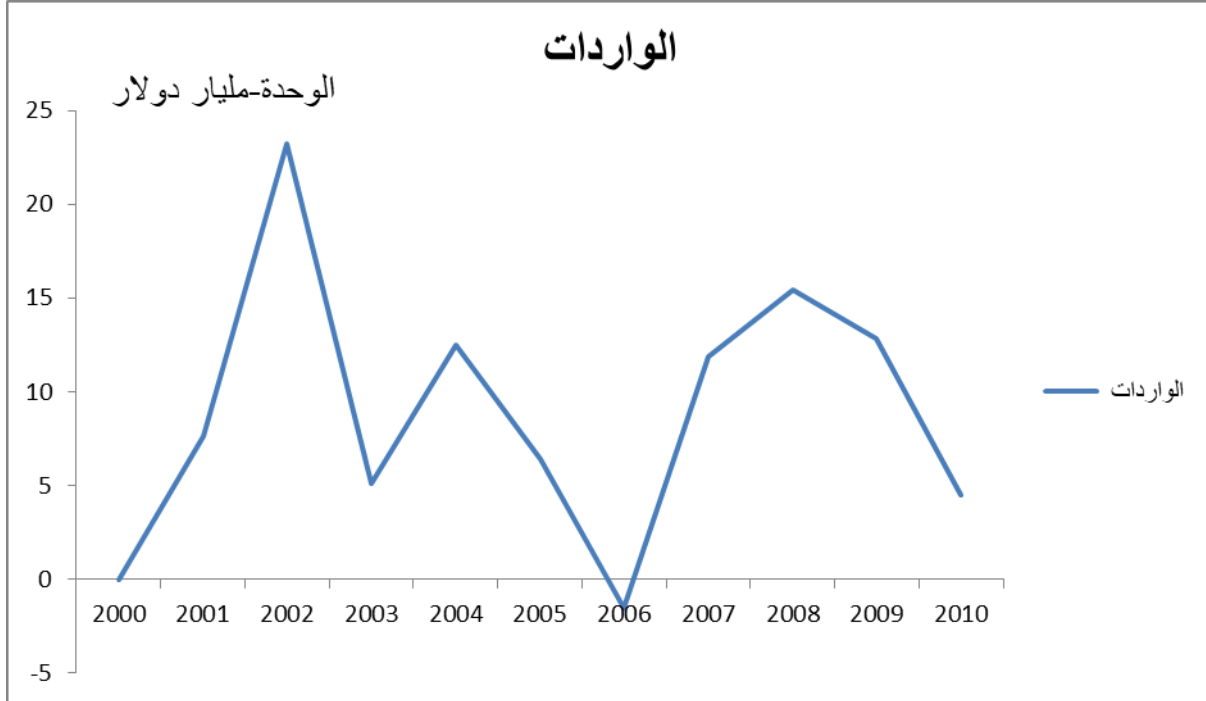
المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

جدول رقم(3.3): قيم الواردات للفترة ما بين (2010 – 2000) : الوحدة مليار دولار

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الواردات	4.5	12.8	15.4	11.9	1.5-	6.4	12.5	5.1	23.2	7.6	9.2

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

الشكل رقم (3.3) : عرض منحنى الواردات للفترة ما بين (2000-2010).



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

جدول رقم (4.3): قيم الواردات للفترة ما بين (2011 - 2022) : الوحدة مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات	-4.6	13.8	9.8	8.4	6.9	-2.8	-7.1	-3.8	-6.9	-15.9	4.2-	-4.3

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين انخفاض الواردات في السنوات 2000 ، 2006 ، 2011 ، 2016 ، إلى 2022 و هذا راجع لسياسة الدولة المنتهجة في تلك الفترة الرامية إلى تقليص الواردات و تشجيع الإنتاج المحلي وهي سياسة اتبعها الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة كما هو موضح في الشكل ( 3 ، 4 ) :

الشكل رقم (4.3) : عرض منحني الواردات للفترة ما بين (2011-2022).



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

2.2- قيمة الصادرات و الواردات نسبة من الناتج المحلي الاجمالي :

جدول رقم (5.3) : قيم الصادرات و الواردات للفترة ما (2010 – 2000) :

الوحدة مليار دولار

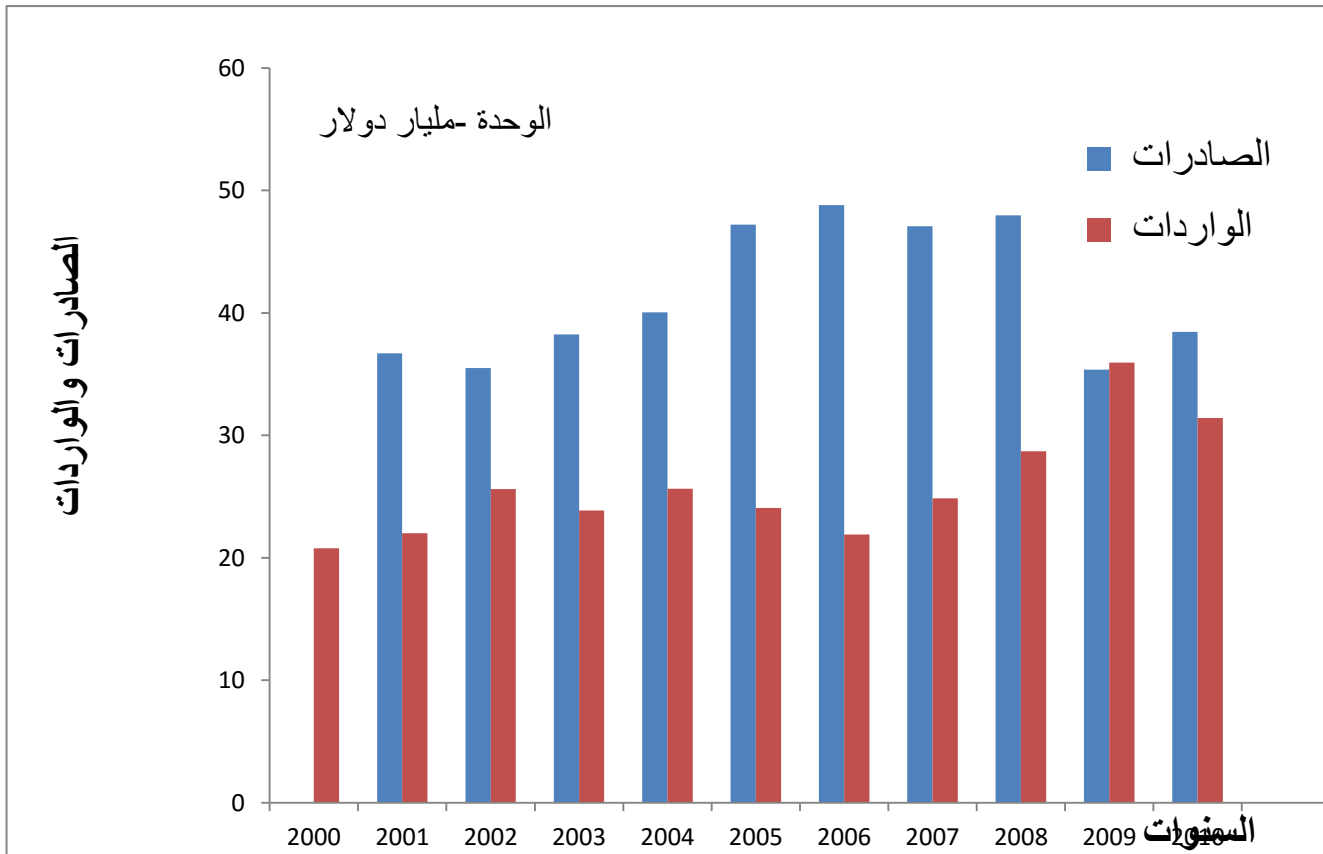
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	42	36,6	35,5	38,2	40	47,2	48,8	47	47,9	35,3	38,4
الواردات	20,7	22	25,6	23,8	25,6	24	21,9	24,8	28,7	35,9	31,4

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

انحصرت قيمة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 3 ( 2000،2001،2002) ما بين 42 و 35 حيث نلاحظ انخفاض تدريجي لقيم الصادرات في سنة 2002 و في سنوات 2003 ، 2004 ، 2005

بلغت قيم الصادرات من 38 الى غاية 40 و استمرت في تزايد الى غاية سنة 2008 لسبب الارتفاع في التنوع في القطاعات الصناعي و الزراعي حيث كان هناك انخفاض طفيف حوالي 40 و واصلت الانخفاض في سنوات 2009 و 2010 مابين 35 و 38 ، و بخصوص قيمة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت قيمتها ما بين 20 و 25 في سنوات 2000 ، 2001 ، 2002 و في السنوات (2003 ، 2004 ، 2005) انحصرت قيمتها ما بين 23 و 24 مع ارتفاع طفيف في سنة 2004 و استمرت في الانخفاض الى غاية سنة 2006 بلغت 21 و ارتفاع ملحوظ في سنة 2007 بلغ حوالي 28 و استمر الارتفاع قيمتها إلى غاية سنة 2009 حيث بلغ 35.9 مع انخفاض طفيف ها في سنة 2010 بلغت 31.4 و ذلك مع ارتفاع أسعار البترول والطلب عليه. كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم (5.3): عرض مدرج الصادرات و الواردات للفترة ما بين (2000-2010).



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

جدول رقم (6.3): قيم الصادرات و الواردات للفترة ما بين (2011 – 2022) :

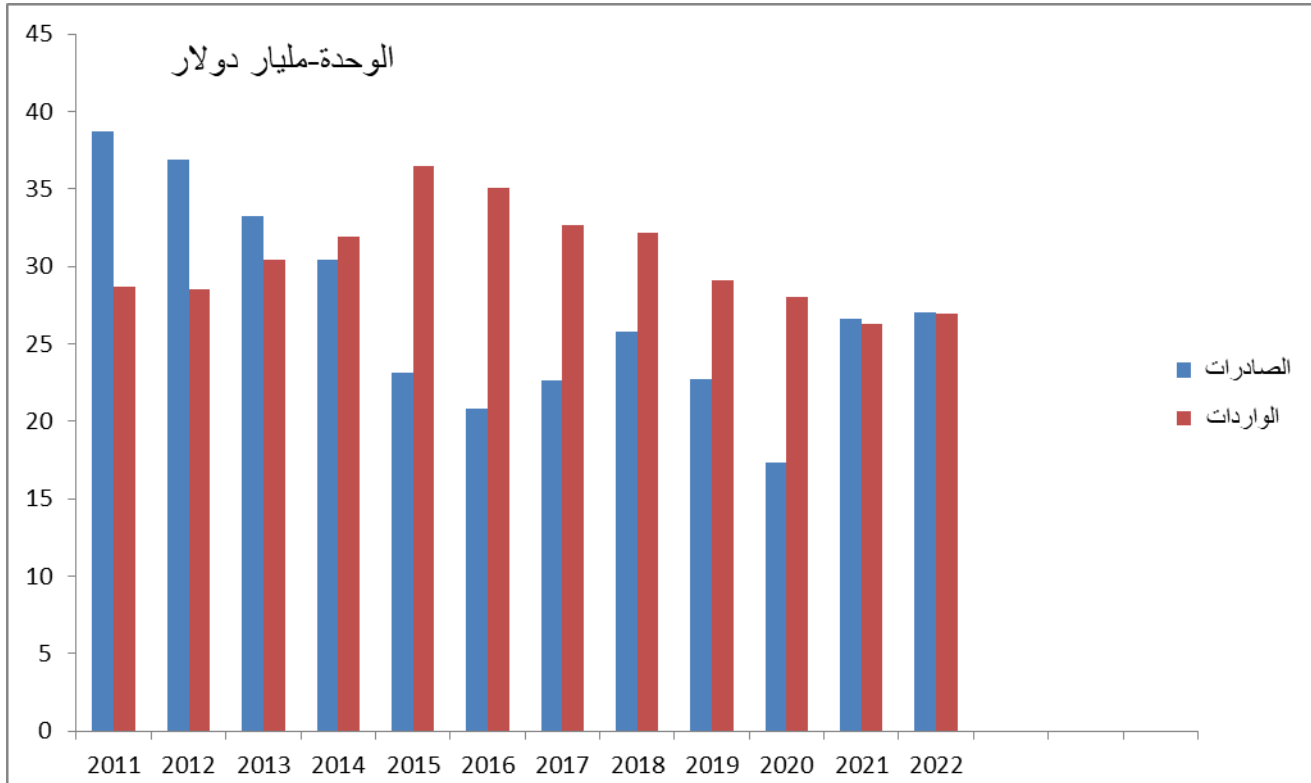
الوحدة مليار دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	38,7	36,9	33,2	30,4	23,17	20,8	22,6	25,8	22,7	17,3	26,6	27
الواردات	28,7	28,5	30,4	31,9	36,5	35,05	32,7	32,2	29,09	28	26,3	26,9

المصدر : المركز الوطني للاعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

قيم الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2011 ، 2012 ، 2013 وصلت الى 38.7 و 36.2 و 33.2 نلاحظ انخفاض تدريجي واصلت قيمتها في الانخفاض في سنوات 2014 ، 2015 ، 2016 بلغت حوالي (30.4-23.17-20.8) مع ارتفاع طفيف في سنة 2017 بلغت 22.6 و سنة 2018 بلغت 25.8 لتتخفف في سنة 2019 ، 2020 حيث انحصرت ما بين 22 و 17 لتتدثررتفع في 2021 و 2022 بلغت حوالي 26.6 و 27 و بخصوص الواردات في سنوات 3 ( 2011 ، 2012 ، 2013 ) ارتفعت من 28.7 الى 30.4 واصلت قيمتها الارتفاع إلى غاية 2016 حيث انحصرت قيمتها ما بين 30 و 35 و انخفضت انخفاض طفيف في سنتي 2017 و 2018 بلغت 32 واصلت الانخفاض الى غاية سنة 2022 حيث كانت قيمتها محصورة بين 29 و 26 و ذلك لسبب الازمات الاقتصادية و ضعف الطلب العالمي مما يؤثر سلبا على الصادرات و الواردات كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (6.3) : عرض مدرج الصادرات و الواردات للفترة ما بين (2011-2022).



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

- تطور الميزان التجاري بالمقارنة مع الصادرات والواردات خلال الفترة ما بين 2000 - 2022

جدول رقم (7.3) : تطور الميزان التجاري للفترة ما بين (2000 - 2010)

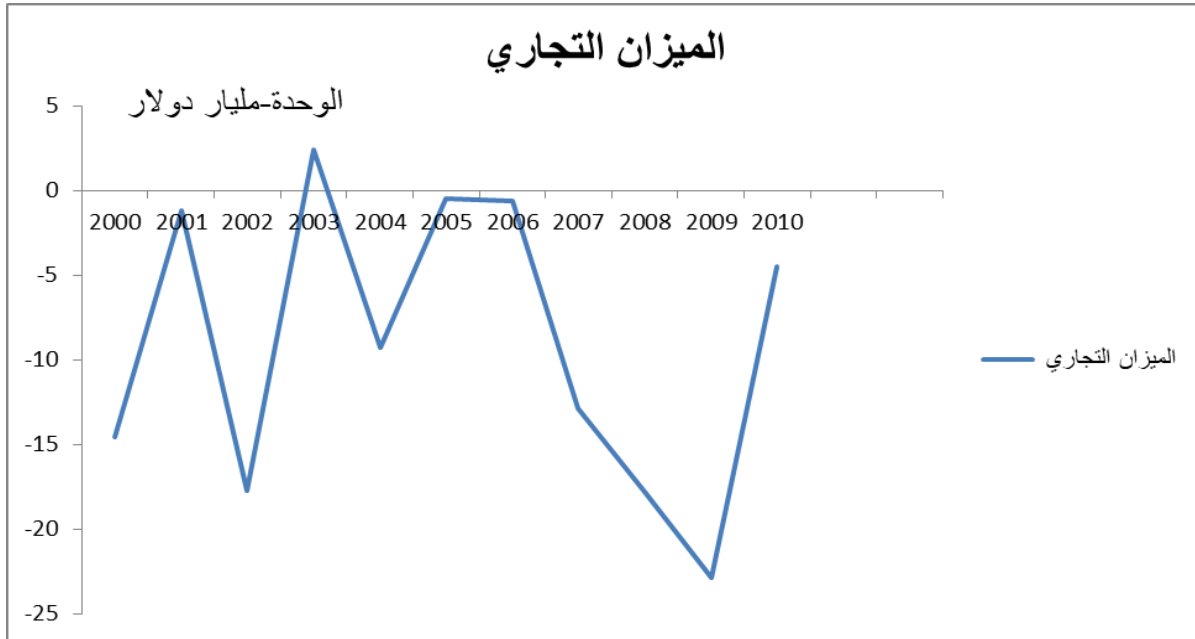
الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	-5,3	6,4	5,5	7,5	3,2	5,9	-2,1	-1	-2,4	-10,1	0
الواردات	9,2	7,6	23,2	5,1	12,5	6,4	-1,5	11,9	15,4	12,8	4,5
الميزان التجاري	-14,5	-1,2	-17,7	2,4	-9,3	-0,5	-0,6	-12,9	-17,8	-22,9	-4,5

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري في السنوات 2000 ، 2002 ، 2006 ، 2010 حقق عجزا واضحا و هذا راجع لارتفاع الواردات بسبب فشل كل الآليات و الإجراءات الرامية التي اتخذت لضبط الواردات و ترقية الصادرات خارج المحروقات كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (7.3):تمثيل بياني يوضح تطور الميزان التجاري للفترة ما بين (2000-2010)



المصدر : من اعداد الطالبان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

## جدول رقم (8.3) : تطور الميزان التجاري للفترة ما بين 2011-2022

الوحدة مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	-2,7	-3,8	-5,7	0,2	0,5	7	-6,1	-3,7	-6,1	-11,7	13,7	13,9
الواردات	-4,6	13,8	9,8	8,4	6,9	-2,8	7,1	-3,8	-6,9	-15,9	-4,2	-4,3
الميزان التجاري	1,9	-17,6	-15,5	-8,2	-6,4	9,8	1	0,1	0,8	4,2	17,9	18,2

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاضاً للميزان التجاري في السنوات الأولى 2011 ، 2012 إلى 2015 و ذلك بسبب تقلبات أسعار النفط ليشهد عجز سنة 2015 تحت تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 و استمرار العجز إلى غاية سنة 2019 مع تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه في السنوات الأخيرة سجل الميزان التجاري فائضا و خاصة سنة 2022 و جاء هذا الارتفاع نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول و الغاز، و صادرات المحروقات بلغت أعلى مستوى لها منذ 8 سنوات و المنحنى البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (8.3): تمثيل بياني يوضح تطور الميزان التجاري للفترة ما بين (2011-2022)



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

## 2.4- تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر :

جدول رقم (9.3) : تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحصيلة الجمركية	182,576	230,422	261,443	281,794	310,979	283,995	343,298	439,545
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحصيلة الجمركية	460,212	492,502	578,642	792,847	940,000	908,470	1000,660	980,500

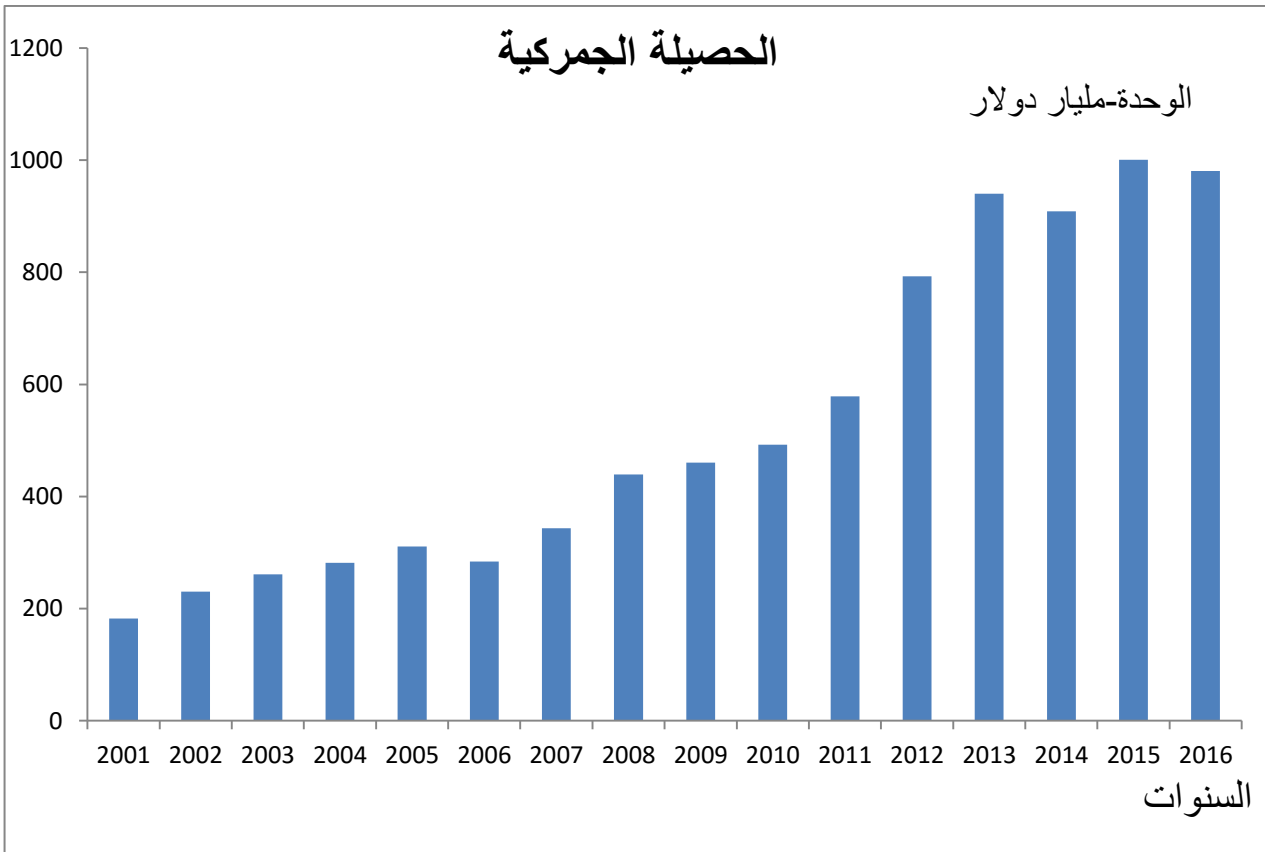
المصدر : المركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحصيلة الجمركية في تزايد مستمر ،حيث بلغت أعلى مستوى لها في ظل المساعي لتحرير التجارة الخارجية، حيث بلغ معدل نمو الإيرادات الجمركية مستويات قياسية مقارنة بسنة 2001,2002,2004,2005,2008 فإن هذا يساعد على زيادة الواردات الناتجة في الأسواق الدولية ،و زيادة الطلب على النفط الجزائري وعليه يمكن القول أن الحصيلة الجمركية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001,2016 و ذلك مع تخفيض المعدلات الجمركية من 6 معدلات في سنة 1991 إلى 3 معدلات في سنة

2003 و هذا ما خفض من الضغط الجمركي و شجع على الاستثمار و الدخول إلى الأسواق الجزائرية (بوساوي، 2018، 2017، صفحة 103).

و سيتم توضيح هذا من خلال المدرج البياني التالي

الشكل رقم (9.3) :تمثيل بياني يوضح تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016):



المصدر : من اعداد الطالبتان و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

### 3 - التسهيلات الجمركية الجزائرية:

لقد سعت الجمارك الجزائرية جاهدة في عصنة نظامها عن طريق الاصلاحات المتخذة، هذه الاصلاحات تتضمن جملة من التسهيلات و الامتيازات التي تساهم في دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة و حماية المصدرين الجدد من اخطار المنافسة ، كما تفتح المجال امام المتعاملين الجدد في الدخول الى سوق المنافسة.

### 1.3: التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف ادارة الجمارك

تتمثل عملية الجمركة في مجمل الاجراءات و الشكليات التي تنجز لجمركة بضاعة ما ، و التي تتمثل في :

احضار البضائع المستوردة او المصدرة امام الجمارك.

الوضع لدى الجمارك و الذي يمثل ايداع البضاعة في محلات تحت الرقابة الجمركية .

تحرير تصريح مفصل لهذه البضاعة .

هذه الإجراءات تجد اساسها القانوني في المنشور رقم 67-90 المؤرخ في 10-09-1999 المتعلق بإجراءات

الجمركة و لتطوير و عصنة هاته الإجراءات و تسريعها من اجل اضاء مرونة في عمليات التجارة الخارجية ،

اعتمدت ادارة الجمارك مجموعة من التسهيلات و الإجراءات المبسطة ( انظر الملحق رقم 01 ) ، و يمكن ان

نبسطها في ما يلي :

- التسهيلات المتعلقة بالإجراءات التمهيدية للجمركة

- التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل و اعداده.

- التسهيلات المتعلقة بفحص البضائع.

- المسار الأخضر.

- التسهيلات المتعلقة بدفع الحقوق و الرسوم.

- التسهيلات الممنوحة في اطار الاجراءات الجمركية المستحدثة .

#### 1.1.3: التسهيلات المتعلقة بالإجراءات التمهيدية للجمركة

ان المبدأ العام يقول ان كل البضائع المستوردة او المعاد إستردادها او المصدرة او المعاد تصديرها تكون محل لعملية

الاحضار و الوضع. فالأولى اقرتها المادة 51 من قانون الجمارك ( انظر الملحق رقم 02 ) ، بهدف سلوك

البضاعة الطريق الشرعي الاقصر المباشر ، قصد الوصول الى اقرب مكتب جمركي من مكان الدخول عند الحدود

الجمركية، اخضاعها للرقابة الجمركية ففي حالة النقل البحري يكون ربان السفينة هو المسؤول عن هذه العملية

خلال 24 ساعة من وصول السفينة للمكتب الجمركي عن طريق بيان الحمولة، اما في حالتي النقل الجوي و البري

يكون كل من قائد المركبة الجوية و ناقل البضائع المسؤول على هذه العملية فور وصوله النطاق الجمركي عن طريق

ورقة النقل الجوي وورقة الطريق، اما عند التصدير يكون المصرح بالبضاعة هو المسؤول عن عملية الاحضار ، اما ثانيا : عندما تكون البضاعة في اماكن تحت الرقابة الجمركية في انتظار قيام بإجراءات جمركية.

-انشاء المؤانئ الجافة.

-انشاء المخازن و مساحات الايداع المؤقت (MADT)

### 2.1.3:التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل.

تتمثل التسهيلات التي منحها ادارة الجمارك في اطار ايداع التصريح المفصل كإجراء الزامي لكل بضاعة مستوردة او معدة للتصدير سواء كانت خاضعة للرسوم او معفاة ، حيث يحدد فيه النظام الجمركي المراد اعطائه للبضاعة و تبين كل العناصر التي تستوجبها الرقابة الجمركية، و ذلك في اجال 21 يوم من تاريخ تسجيل التصريح الموجز ، و حرصا من هذه الاخيرة على ربح الوقت و تفادي التعقيدات الادارية. قامت الجمارك بتطوير و عصرنه هذه الاجراءات من خلال ثالث مبادئ:

-توطين اجراءات الجمركية.

-الليونة و التبسيط في تحرير التصريحات لدى الجمارك.

-تكييف الاجراءات و تشخيصها تجسيدا لهذه المبادئ تم تقديم عدة تسهيلات تمثلت في تبسيط و تخفيف تشكيلات التصريح فهناك:

- اجراءات مبسطة للجمركة في المكتب.

- التصريح المسبق.

- التصريح المؤقت.

- تريح العبور المبسط.

- التصريح بعد الاطالع او رخصة الفحص.

- اجراءات الجمركة في الموطن.

- اجراء منح المتعامل امكانية التصريح.

- الية التصريح باستعمال النظام الاعلامي للتسيير الالي للجمارك.

### 3.1.3: التسهيلات المتعلقة بفحص البضائع

من بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك ، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة والتي من اهمها :

- الفحص الجزئي للبضائع.
- امكانية فحص البضائع في محل.
- الفحص على الوثائق.

### 4.1.3: المسار الأخضر

يتعلق هذا المبدأ بالرفع الفوري للبضائع من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعد ايداع التصريح المفصل دون إجراء اي مراقبة قبلية للبضائع ، غير ان هذه المراقبة لم تلغى بصفة رسمية ، بل تحولت من رقابة سابقة الى رقابة الحققة ، تركز اساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسات المستفيدة من هذا الامتياز ، و ذلك بهدف عقلنة هذه الرقابة و جعلها ذات فعالية اكثر ، كل هذا في اطار تسريع اجراءات الجمارك.

### 5.1.3: التسهيلات المتعلقة بدفع الحقوق و الرسوم

ان المبدأ العام يتمثل في دفع الحقوق و الرسوم قبل رفع البضائع ، الى ان قنون الجمارك ن على استثناءات لذا المبدأ في المواد 108،109 مكرر و 110 و التي تدخل ضمن تسهيلات الاجراءات الجمركية ، التي تتمثل في :

- اعتماد الحقوق.
- اعتماد الرفع .
- اعتماد الرفع للادارات العمومية وفق حالة كل مؤسسة.

### 6.1.3 : التسهيلات الممنوحة في اطار الاجراءات الجمركية المستحدثة

يتطلب تحسين الانتاجية و القدرة التنافسية الاقتصاد الوطني التدخل الحتمي الدارة الجمارك ، من خلال استحداث مجموعة من الاجراءات والتدابير الرامية الى تبسيط و تسهيل اجراءات الجمركة ، و في هذا الاطار قامت ادارة الجمارك بوضع مجموعة من الاجراءات الجمركية المبسطة حيز التنفيذ، استجابة للاحتياجات المتجددة للمتعاملين الاقتصاديين .

و عليه اثرت التطرق و بصفة مستقلة الى الاجراءات المستحدثة من قبل ادارة الجمارك ، نظرا للعدد المعبر لهذه الاجراءات المعتمدة في الآونة الاخيرة حرصا على تنفيذ تعليمات المدير العام للجمارك ، و طبقا للمعاهدات التي ابرمتها الجزائر في هذا الصدد من جهة ، و من جهة اخرى الدخال طابع التحيين والتجديد لهذه الدراسة المقارنة مع الدارسات الاخرى المنجزة حول موضع التسهيلات الجمركية. (شريف، 2019 2020، الصفحات 50-

### 2.3: التسهيلات المتعلقة بالامتيازات الجبائية:

ان الحقوق و الرسوم الجمركية تختص بكونها حقوقا تفرض على السلع بمجرد اجتيازها حدود الاقليم الجمركي للدولة ، علما انها تدمج ضمن سعر المنتج حيث ان انتهاز السياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و ضرورة تحرير التجارة الخارجية فرض حتمية منح انظمة ذات مزايا جبائية جمركية مما يؤدي الى خسائر بالنسبة لإيرادات الخزينة العمومية ، لكنها من جهة ثانية تهدف الى تطوير قطاع اقتصادي او اجتماعي معين ، و من ثم سعت الى تقنينها ، و اخضاعها الى جملة من الشروط الواجب توافرها للاستفادة من هاته الامتيازات الجبائية.

- الامتيازات المقدمة بموجب النظام الخاص بتطوير الاستثمار ان ترقية الاستثمار يتطلب ايجاد نصوص تشريعية حول تطويره ، بحيث تكريس فكرة فتح السوق الداخلي لراس المال الخاص المحلي، و الاجنبي خارج القطاعات الاستراتيجية او السيادية ، مع تكريس خلق عالقة ثقة مع المستثمر .

#### 1.2.3: الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لقد كرس الامر 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 الذي تتطابق معظم احكامه مع المرسوم التشريعي 12-93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 ، مبدا المساواة في المعاملة بالنسبة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب ، و أكد على العمل على استقرار النظام الجبائي ، مع امكانية اسناد النزاعات للتحكيم الدولي. وفي هذا الاطار جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و تكريسا للمادة 06 من الامر 03-01 المذكور انفا ، بحيث كلفت بحسب المادة 21 من نفس الأمر بالعمل على:

ضمان ترقية ، تطوير و متابعة الاستثمارات.

- تجميع استكمال اجراءات انشاء المؤسسات و تكريس المشاريع .

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في اطار الاجراءات السارية.

- التأكد من احترام الالتزامات المكتتبه من طرف المستثمرين خلال مرحلة الاعفاء.

#### 2.2.3: الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

لقد تم انشاء هذا الجهاز المشار اليه بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08/ سبتمبر، 1998 و

التمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، و التي اوكلت لها مهام ثلاثة

- تقديم المساعدة و اعانة الشباب اصحاب المشاريع طوال مشاريعهم الاستثمارية.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات الى تدخل في تنفيذ الاستثمار.
- اما بالنسبة للحق الصافي المؤقت، فان هذا الحق يطبق بالنسبة للبضائع المستوردة في اطار قرارات صدرت بعد 21 جويلية، 2001 على ان ال يطبق هذا الحق على البضائع المستوردة في اطار قرارات صادرة قبل هذا التاريخ.

### 3.2.3: الامتيازات الممنوحة في إطار الصناعة

ان اهم الامتيازات الممنوحة في إطار الصناعة التي شهدت مؤخر تطورا ملحوظا، خصوصا الصناعة التركيبية تركيب السيارات، وصناعة المواد الصيدلانية، بالإضافة الى نظام اعادة التموين بإعفاء .

- امتيازات انشطة التجميع و التركيب: صدر المرسوم التنفيذي 2000-74 المؤرخ في 02 أفريل المحدد للنشاطات الانتاجية الموجهة للصناعات التركيبية، ونماذج التجميع، تطبيقا للمادتين 58,61 من قانون المالية لسنة 2000 الذي سعى الى تكريس المحاور الثلاثة التالية

- ايجاد بنود فرعية لعدد من المنتجات في إطار الفصول 74, 75, 84, 85, 87, 74 من التعريف الجمركية لغرض ضمان تخصص أكبر للتعريف .

- المعدلات الخاصة بالأجزاء القابل للتعرف عليها محل زيادة لغرض ردع عمليات التجزئة، ان استفادة المؤسسات الممارسة لنشاط انتاجي من خلال نماذج موجهة للصناعات التركيبية، علما ان هذا النشاط يقيم بحسب تكوين النتائج ودرجة تفكيكها الى عناصر جزئية ومستوى الاستثمار في وسائل الانتاج ومستوى التشغيل .

- امتيازات الصناعة الصيدلانية: تستورد الجزائر ما يقارب 600 مليون دولار من الادوية، هذا المبلغ اصبح عبئ على خزانة الدولة ما جعلها تفكر في انتاج الادوية محليا ما جعلها تفتح المجال امام الصناعة الصيدلانية، حيث ذكر في المادة 39 من قانون المالية لسنة 2001 بإعفاء المنتجات الكيماوية والعضوية الموجهة لصناعة الادوية من الحقوق والرسوم الجمركية ، وقد تم ظهور قانون اخر يكمل هذا القانون ( انظر الملحق رقم 3 ). ومن ثم صدور المرسوم التنفيذي 03-01 المؤرخ في 16 اكتوبر 2001 ليحدد كفيات تطبيق المادة المذكورة .

- نظام اعادة التموين بالإعفاء بحسب المادة 187 من قانون الجمارك: "النظام الذي يسمح بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الإسترداد ، بضائع متجانسة من حيث نوعيتها، جودتها وخصائصها التقنية، البضائع التي اخذت من السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق استيرادها بشكل نهائي ."

امتيازات جبائية اخرى مرتبطة بالاستثمار:

بالإضافة الى الامتيازات السابقة توجد امتيازات اخرى مقدمة بموجب نظام المنطقة الحرة: بموجب المادة 93 من قانون المالية لسنة 1993 المعدلة للمادة 01 من قانون الجمارك، وتماشيا مع متطلبات الاصلاحات المعلن عنها، صدر المرسوم التنفيذي 94 - 320 المؤرخ في 23 ديسمبر، 1995 والمادة 02 من قانون الجمارك، اذ تنص على امكانية انشاء مناطق حرة ال تخضع جزئيا او كليا للتشريع او التنظيم المعمول به. (شريف، 2019 2020، الصفحات 53-55)

### 3.3: التسهيلات المقدمة بواسطة الانظمة الجمركية الاقتصادية

ان السياسة الجمركية الحالية تركز على ترقية المحيط الاقتصادي الذي تحميه بهدف تشجيع نشاط الاستيراد للمؤسسات، وفي هذا السياق نجد سلسلة من الاجراءات والتقنيات التي تم اعتمادها والتي لها هدف مشترك هو تحرير المتعاملين الاقتصاديين من الهيمنة والعرقلة الجمركية، من بينها الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تستجيب لطموحات المتعاملين الاقتصاديين، و ال تستفيد البضاعة من هذه الأنظمة بتحقيق شروط معينة تختلف حسب النظام المقصود. وتتميز هذه الأنظمة بتعدد اهدافها واختلافها الى:

- انظمة جمركية اقتصادية لديها وظيفة التخزين؛
- انظمة جمركية اقتصادية لديها وظيفة الاستعمال؛
- انظمة جمركية اقتصادية لديها وظيفة التحويل
- انظمة جمركية اقتصادية لديها وظيفة النقل.

#### 1.3.3: الانظمة الجمركية المتعلقة بتخزين البضاعة (نظام المستودع الجمركي)

- مستودع جمركي عمومي؛
- مستودع جمركي خاص.

#### 2.3.3: الانظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة باستعمال البضاعة

هذه الانظمة تتمثل في نظام القبول المؤقت ونظام التصدير المؤقت.

1 نظام القبول المؤقت: حسب المادة 174 من قانون الجمارك: نظام القبول المؤقت هو الذي يسمح بان تقبل في الاقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعد العادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم".

ونميز صنفين من هذا النظام:

- القبول المؤقت مع وقف التوقيف الكلي للحقوق والرسوم: يمنح للبضاعة التي تستعمل علة حالتها دون انتظار عليها تغييرات استثنائية.

- القبول مع التوقيف الجزئي للحقوق والرسوم: هذا النظام خاص بالبضائع الأجنبية التي ال يمكن توفيق الحقوق والرسوم الجمركية بصفة كلية والتي ال يمكن فرض كل الحقوق والرسوم عليها. و ينتج عن هذه امتيازات:

- ترقية صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي الاجنبي الجزائري

- تمكين المتعامل من معرفة درجة التطور التكنولوجي للمعدات المستوردة؛

- طلب التكنولوجيا ووضع قاعدة متينة للصناعات الوطنية من خلال اكتساب خبرة تقنية وفنية كفيلة بتعبئة قدرتها التنافسية.

**2 نظام التصدير المؤقت:** يكتسب هذا النظام نفس الطبيعة التجارة العملية للقبول المؤقت، حيث يسمح

بتصدير بضائع بصفة مؤقتة لتكون محل استعمال خارج الإقليم الجمركي، وعند اعادة تصديرها تكون معفاة من الحقوق والرسوم المفروضة على الإسترداد.

و ضمنا لسرعة حركة تبادل البضائع الموضوعة تحت نظامي القبول والتصدير المؤقت، فقد سارعت مجموعة من الدول الى اتفاق اجراء مبسط خاص بهاذين النظامين عن طريق دفتر ATA.

### 3.3.3: الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة بتحويل البضاعة

بالإضافة الى توجيه البضائع المختلفة نحو المبادلات التجارية الدولية لغرض التسويق او الاستعمال، ولتبسيط هذه العمليات فقد اوجد قانون الجمارك انظمة جمركية اقتصادية بالنشاط الصناعي للمتعاملين الاقتصاديين تمكنهم بفضل قواعد الخاصة من ممارسة بعض النشاطات الصناعية.

- مستودع التحويل: وهي تتضمن نظام المشروع الصناعي، نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية , نظام اعادة التموين بإعفاء

### 4.3.3 : الانظمة الجمركية المتعلقة بحركة البضائع

يمنح قانون الجمارك المتعاملين امتيازات عديدة تسهل لهم اداء عمليات نقل البضائع مع المكاتب الجمركية القريبة من مكان ممارستهم لأنشطة الاقتصادية او التجارية بجمركتها في هذه المكاتب.

ونجد في هذا الإطار الأنظمة التالية:

- نظام العبور الجمركي: يستعمل هذا النظام بالنسبة للتصدير او الاستيراد و كذا التحويل بين المستودعات، فيما يخص اليات عمل هذا النظام، فهي على شكل التالي:
  - من مكتب الانطلاق: يتعين على عون الجمارك التحقق من تمام الإجراءات التالية :
  - ايداع التصريح المفصل مرفقا بالوثائق اللازمة
  - مراقبة البضاعة تسجيل الضمان (الكفالة) و بعدها يقوم العون بوضع تشميع و تحديد مسار البضاعة و كذا اجال وصولها.
  - في مكتب المرور يتم مراقبة وثائق العبور والتأكد منها.
  - في مكتب الوصول التأكد من سلامة الإغلاق.
  - تصفية نظام العبور و تحويل نسخة من التصريح التصفية الى مكاتب الجمارك لانطلاق العملية.
  - رفع الكفالة التي قدمها المستفيد في مكتب الانطلاق.
- اما في مجال العبور الدولي ، فان التسهيل المعتمد بموجب دفتر TIR يمكن من تغطية عمليات العبور بما يحتويه من وثائق محددة مسبقا حسب عدد مكاتب الجمارك للعبور.
- و يركز عمل مصالح الجمارك على المراقبة العادية لحالة الترخيص مع الإمضاء على الوثيقة المخصصة للمكتب بموجب الدفتر TIR. و منه يمكن القول انه يوجد صنفان اساسيان للعبور الجمركي هما:
- العبور الوطني: وهي تخص عمليات النقل التي يفترض ان تتم داخل الإقليم الجمركي الوطني.
  - العبور الدولي: وهو يخص عمليات نقل البضائع الأجنبية التي تتم بدون انقطاع بالمرور عبر عدة اقاليم .
- جمركية تخص دوال موقعة على معاهدات دولية خاصة بهذا النوع العبور.
- نظام الحاويات: لقد شرعت الجمارك في اطار تطبيق الاتفاقية الجمركية الخاصة بالحاويات والمبرمة سنة 1972 في تنظيم عمليات القبول المؤقت، و ذلك بإدخال تسهيلات جديدة، في اطار وضع حد سنة لتر اكم البضائع في الموانئ .
- قانون الجمارك الجزائري الذي تناول الأنظمة الجمركية في الفصل السابع حيث نصت المادة 155 مكرر ج.ج " : تشمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية العبور المستودع الجمركي، القبول المؤقت... "

كما نص القانون الجمركي في المادة 174 من قانون الجمارك على القبول المؤقت، فعرفته كالتالي:

يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بان تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة العادة التصدي خلال مدة معينة وفق الحقوق والرسم ودون تطبيق المحظورات الطابع الاقتصادي.

ان نظام الحاويات يشكل وسيلة نقل رئيسية في التجارة الخارجية، وهذا يعود لصالح الاقتصاد الوطني. والحاويات كغيرها من الأنظمة شهدت تغييرات كبيرة في طريقة عملها، حيث أصبحت أكثر مرونة، وتطورت لتصبح نظام تخزين ونقل واستعمال في آن واحد. (شريف، 2019، الصفحات 55-58)

### 5. اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى:** التي تنص على أن التجارة الخارجية هي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض صحيحة فهي تعتبر قناة رئيسية في التصدير والاستيراد وتحسين المنافسة الخارجية والاستيراد وتصريف فائض الإنتاج المحلي.
- **الفرضية الثانية:** تنص انه يوجد تأثير إيجابي للتعريف الجمركية على التجارة الخارجية تم تأكيد صحتها وذلك من خلال مساهمة الجمارك في تشجيع الصادرات وتوسيع دائرتها .
- **الفرضية الثالثة:** تنص على أن الإصلاحات الجمركية التي مست التعريف الجمركية تساهم في تنمية التجارة الخارجية وترفع من القدرة التصديرية الجزائرية صحيحة لأن الجزائر رغم أنها تعاني من ضعف في السياسة التصديرية إلا أنها تسعى جاهدة لتشجيع صادراتها وتشجيع القطاع الزراعي وتقديم حلول لكل مشاكلها .
- **الفرضية الرابعة:** تنص على أن هناك علاقة عكسية بين التعريف الجمركية والتجارة الخارجية تم إثبات صحتها من خلال هذه الدراسة , حيث أن التخفيض في معدلات التعريف الجمركية في الجزائر يؤدي إلى زيادة الواردات على عكس الصادرات .

### 5. خلاصة الفصل

الجزائر قامت بإصلاحات تعريفية تتمثل في تخفيض معدلات التعريف الجمركية وتفكيكها نحو الإلغاء التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية سعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بمدى تأثير تعريف الجمركية على التجارة الخارجية حيث أن الإصلاحات الجمركية الجزائرية تتضمن جملة من التسهيلات التي فتحت مجالا لازدهار التجارة الخارجية

كما تم التطرق إلى تحليل الحصيلة الجمركية و الميزان التجاري وصادرات وواردات الجزائر.

## الفصل الرابع

---

### الخاتمة العامة

## 1. الخاتمة:

عرفت التجارة الخارجية عدة تفسيرات مختلفة حول مفهومها وطبيعتها و تعدد الاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بها ، كما تم التطرق سابقا إلى تطور نظريات التجارة الخارجية من القيمة المطلقة لآدم سميث وصولا لنظرية المنتج ، التي تمثل حقيقة ما نتعايش معه في وقتنا الحالي في وجود المنافسة و تعدد رغبات المستهلكين . تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية وسيلة فعالة في تطوير التجارة الخارجية عن طريق الإصلاحات و التسهيلات المقدمة من طرف إدارة الجمارك، مع ما قد يتسبب فيه فتح الأبواب و إزالة العوائق الجمركية من آثار سلبية و مواجهة الجرائم الجمركية كالتهرب ، و الغش الجمركي ما من شأنه أن يسبب ضررا للاقتصاد الوطني بصفة خاصة . إن الإصلاحات التي قامت بها إدارة الجمارك كانت إنعكاس لتطور إدارة الجمارك و تعدد مهامها ، هذه الإصلاحات قدمت تسهيلات بالجملة للمتعامل الإقتصادي سواء في التصدير أو الاستيراد .

## 2. نتائج الدراسة:

- ✓ تعمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية، كما تساهم على المستوى الدولي من خلال تطبيق القانون الجبائي . فالأنظمة الجمركية عبارة عن آليات وضعها المشرع الجمركي لوضع السلع في مكانها القانوني.
- ✓ الأنظمة الاقتصادية الثلاثة وباختلاف أفكارها لها مبدأ واحد وهو التخصص وتقسيم العمل .
- ✓ التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك فتحت مجال أكبر لرفع الاقتصاد الوطني .
- ✓ مساهمة الجمارك في تطوير النشاط الصناعي والتجاري بتوظيف النظام الجمركي مع تشجيع التبادلات الخارجية .
- ✓ التجارة الخارجية لها دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني .

## 3. مقترحات الدراسة :

- ✓ تغيير مهمة الجمركي من مهمة المراقب والمفتش و الدركي إلى مهمة الشريك الاقتصادي الذي يقدم الإضافة في المجال التجاري والدولي .
- ✓ تعميم استعمال الآلي في الجمارك .
- ✓ التطلع على خبرات الدول المتقدمة في مجال الجمارك والاستفادة منه .
- ✓ تطوير جهاز الجمارك وفق المعايير الدولية



# قائمة المراجع

---

- بلال حوار هارون بوساوي. (2018 2017). أثر التعريفية الجمركية على التجارة الخارجية . كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، الجزائر : جامعة جيجل .
- بوروس عبد العالي. (2002). الاجراءات الجمركية و اثرها على التجارة الخارجية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر.
- ثيزيري بطاطاش. (2018 2019). عصرنه الجمارك و دورها في ترقية التجارة الخارجية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير قسم علوم التسير ، الجزائر : جامعة البويرة .
- حسنية خروبي، و ناصر حاج. (2021 2022). الاجراءات الجمركية واثرها على التجارة الخارجية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس
- سلمى سلطاني . (2003 2002). دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير قسم علوم التسير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- طيفور شريفة. (2018 2017). واقع التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة ميناء مستغانم. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، الجزائر : جامعة مستغانم.
- عابي وليد. (2018 2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية لتجارة دراسة حالة الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، الجزائر : جامعة سطيف
- نعيمة زريمي . (2010 2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، الجزائر: جامعة تلمسان.
- هناء شريف. (2019 2020). دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية حالة الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير قسم علوم التجارة ، الجزائر : جامعة بسكرة .

## المواقع الالكترونية :

لمركز الوطني للإعلام و الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

[WWW.douane.gov.dz](http://WWW.douane.gov.dz)

## المراسيم و القوانين الجمركية :

المرسوم التنفيذي 94 – 320 المؤرخ في 23 ديسمبر، 1995، والمادة 02 من قانون الجمارك

- المادة 93 من قانون المالية لسنة 1993 المعدلة للمادة 01 من قانون الجمارك، وتماشيا مع متطلبات  
الاصلاحات المعلن عنها،  
المادة 165 من قانون الجمارك  
المادة 174 من قانون الجمارك  
المادة 51 من قانون الجمارك

الملاحق

---

الملحق رقم 1 : التعلیمة الجمركية رقم 559 / 2023 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES  
DOUANES

LE DIRECTEUR GENERAL



وزارة المالية  
المديرية العامة  
للجمارك  
المدير العام

N° 559 /DGD/SP/D042/23

Alger, le **15 FEV 2023**

**MESSEURS :- LES DIRECTEURS REGIONAUX DES DOUANES ;  
- LES CHEFS DE SERVICES REGIONAUX DES CONTROLES A  
POSTERIORI.**

**Copie pour la prise en charge dans le SIGAD à :**

- M. Le Directeur du Centre National des Transmissions et du Système d'Information des Douanes (CNTSID).

**Copie aux MMES et MM :**

- L'Inspecteur Général des Services des Douanes ;
- Les Directeurs d'Etudes ;
- Les Directeurs Centraux des Douanes ;
- Les Directeurs des Centres Nationaux des Douanes ;
- Les Directeurs des Ecoles des Douanes.

**En communication à :**

- M. le Président du Bureau Exécutif de l'Union Nationale des Transitaires et Commissionnaires en Douanes Algériens (UNTCA).

**Objet :** Amendements de la Structure du tarif douanier.

**Réf :** - Instruction n° 386/PM du 11.12.2022 ;  
- Envoi n° 4109/DC/PM du 29.10.2022.

**P. J :** Un (01) document de 65 pages sur CD.

En exécution des instructions des pouvoirs publics, objet des envois visés en référence et dans le cadre de la poursuite de l'opération d'assainissement des sous positions tarifaires intitulées « autres », l'administration des douanes a procédé à l'amendement de la structure du tarif douanier, à l'effet de couvrir par des sous positions spécifiques certains produits classés actuellement dans les sous positions tarifaires dénommées « autres ».

En effet, cette opération constitue la deuxième phase d'un processus de restructuration de la structure du tarif douanier dans sa partie relative à la codification et à la désignation des marchandises, en vue de réduire la portée des sous positions tarifaires intitulées « autres » à travers leur éclatement, la modification de leurs libellés ou la création de nouvelles sous positions nationales.

Les modifications apportées, opérées sur la base des propositions formulées par certains secteurs ministériels associés à cette opération, concernent principalement les sous positions tarifaires dénommées « autres » pour lesquelles il a été enregistré un volume d'importation considérable.

Cette modification, qui a touché 375 sous positions intitulées actuellement « autres », est traduite par :

- i. la création de 295 nouvelles sous positions tarifaires pour couvrir spécifiquement certains produits classés actuellement dans des sous positions tarifaires dénommées « autres » ;
- ii. la modification des libellés de 32 sous positions intitulées « autres » pour préciser leurs portées ;
- iii. la suppression de 48 sous positions intitulées « autres » suite à leur subdivision.

Cet amendement constitue un complément aux modifications déjà opérées, entrées en vigueur depuis le 1<sup>er</sup> Septembre 2022, objet de la note n°2064/DGD/SP/D.042 du 03.08.2022.

A cet effet, la structure du Tarif douanier dans sa partie relative à la désignation des marchandises, doit être modifiée pour intégrer ces amendements dont la date d'entrée en vigueur est le **1<sup>er</sup> Mars 2023**.

Le document ci-joint reprend la nature des modifications apportées à la structure du tarif douanier.

Néanmoins, ces modifications qui ne concernent que la partie relative à la désignation et à la codification des produits n'affectent nullement les taux des droits et taxes figurant au tarif douanier.


La présente note sera publiée sur le site web de la Direction Générale des Douanes pour permettre son téléchargement.

Un nouveau Tarif d'usage intégrant ces amendements sera publié en conséquence.

J'attache du prix à l'application stricte de la présente qui doit faire l'objet d'une large diffusion et de discussion dans le cadre de conférences professionnelles et toute difficulté rencontrée devra m'être signalée sous le même timbre. -

**LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES**

امضاء: خالد الحمارك  
 خالد الحمارك  
 امضاء: خالد الحمارك



## الملحق رقم 2 : بين قانون الجمارك 2023 .

Amendements de la Structure du tarif douanier suite à l'éclatement tarifaire de certaines  
sous positions tarifaires dénommées « Autres » - Applicables à compter du 1er Mars 2023 -

				1901.20.90.00	X	1	kg	--- Autres mélanges et pâtes pour la préparation des produits de la boulangerie, de la pâtisserie ou de la biscuiterie du n°19.05	30	19	1901.20.90.00 = Ex 1901.20.90.00	Modification du libellé		
2008.70.90.00	---	Autres	30	19	2008.70.20.00	P	1	kg	---	Pêches, brugnon et nectarine, présentés en sacs aseptiques	30	19	2008.70.20.00 = Ex 2008.70.90.00	Création d'une nouvelle sous position tarifaire.
					2008.70.90.00	Y	1	kg	---	Pêches, brugnon et nectarine, autrement présentés	30	19	2008.70.90.00 = Ex 2008.70.90.00	Modification du libellé
2106.90.19.00	----	Autres	15	19	2106.90.19.00	L	1	kg	----	Destinés pour autres industries alimentaires	15	19	2106.90.19.00 = 2106.90.19.00	Modification du libellé
2106.90.91.90	-----	Autres	15	19	2106.90.91.20	J	1	kg	-----	Compléments alimentaires non conditionnés pour la vente au détail	15	19	2106.90.91.20 = Ex 2106.90.91.90	Création d'une nouvelle sous position tarifaire.
					2106.90.91.90	K	1	kg	-----	Autres préparations alimentaires non conditionnées pour la vente au détail	15	19	2106.90.91.90 = Ex 2106.90.91.90	Modification du libellé
2106.90.99.90	-----	Autres	60	19	2106.90.99.30	P	1	kg	-----	Préparations diététiques destinées à des fins médicales spéciales, conditionnées pour la vente au détail	60	19	2106.90.99.30 = Ex 2106.90.99.90	Création d'une nouvelle sous position tarifaire.
					2106.90.99.90	E	1	kg	-----	Autres préparations alimentaires conditionnées pour la vente au détail	60	19	2106.90.99.90 = Ex 2106.90.99.90	Modification du libellé

Amendements de la Structure du tarif douanier suite à l'éclatement tarifaire de certaines  
sous positions tarifaires dénommées « Autres » - Applicables à compter du 1er Mars 2023 -

3402.90.90.00	---	Autres	30	19	3402.90.90.00	F	8	kg	---	Autres préparations tensio-actives et préparations pour lessives et nettoyage, non conditionnées pour la vente au détail	30	19	3402.90.90.00 = 3402.90.90.00	Modification du libellé
3403.19.29.00	----	Autres	15	19	3403.19.27.00	A	2	kg	----	Huile de montage et de démontage pneumatique	15	19	3403.19.27.00 = EX 3403.19.29.00	Création d'une nouvelle sous position tarifaire.
					3403.19.29.00	T	2	kg	----	Autres préparations lubrifiantes contenant des huiles de pétrole ou de minéraux bitumineux	15	19	3403.19.29.00 = EX 3403.19.29.00	Modification du libellé
3403.99.90.00	---	Autres	15	19	3403.99.90.00	N	2	kg	---	Autres préparations lubrifiantes ne contenant pas des huiles de pétrole ou de minéraux bitumineux	15	19	3403.99.90.00 = 3403.99.90.00	Modification du libellé
3504.00.29.00	-----	Autres	15	19	3504.00.27.00	M	5	kg	-----	Matières protéiques pour la préparation des aliments diététiques destinés à des fins médicales spéciales	15	19	3504.00.27.00 = Ex 3504.00.29.00	Création d'une nouvelle sous position tarifaire.
					3504.00.29.00	E	5	kg	-----	Autres matières protéiques et leurs dérivés	15	19	3504.00.29.00 = Ex 3504.00.29.00	Modification du libellé
3505.10.29.90	-----	Autres	15	19	3505.10.29.90	E	5	kg	-----	Autres amidons et féculés modifiés	15	19	3505.10.29.90 = 3505.10.29.90	Modification du libellé
3602.00.90.00	---	Autres	15	19	3602.00.90.00	Z	5	kg	---	Autres explosifs préparés	15	19	3602.00.90.00 = 3602.00.90.00	Modification du libellé

## الملحق رقم 3 : الجريدة الرسمية القانون رقم 22 - 23 / 2023

5 Joumada Ethania 1444 29 décembre 2022	JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 89	3
--	--	---

**LOIS**

**Loi n° 22-24 du Aouel Joumada Ethania 1444 correspondant au 25 décembre 2022 portant loi de finances pour 2023.**

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 139, 141, 143 (alinéa 2) et 148 ;

Vu la loi organique n° 18-15 du 22 Dhou El Hidja 1439 correspondant au 2 septembre 2018, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Après avis du Conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

**Promulgue la loi dont la teneur suit :**

PREMIERE PARTIE

**DISPOSITIONS RELATIVES A L'AUTORISATION ANNUELLE DE PERCEPTION  
DES RESSOURCES PUBLIQUES ET LEUR AFFECTATION,  
AINSI QUE LE MONTANT DES RESSOURCES PREVUES PAR L'ETAT**

Chapitre 1er

**Autorisation annuelle de perception des ressources publiques et leur affectation**

Article 1er. — Sous réserve des dispositions de la présente loi, la perception des impôts directs et taxes assimilées, des impôts indirects, des contributions diverses ainsi que tous autres revenus et produits au profit de l'Etat, continuera à être opérée pendant l'année 2023, conformément aux lois et textes d'application en vigueur à la date de publication de la présente loi au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Continueront à être perçus en 2023, conformément aux lois, ordonnances, décrets législatifs et textes d'application en vigueur à la date de publication de la présente loi au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire, les divers droits, produits et revenus affectés aux comptes spéciaux du Trésor, aux collectivités locales, aux établissements publics et organismes dûment habilités.

Chapitre 2

**Montant des ressources prévues par l'Etat**

Art. 2. — Conformément à l'état « A » de la présente loi, les recettes, produits et revenus applicables aux dépenses définitives du budget général de l'Etat pour 2023, sont évalués à sept mille neuf cent un milliards neuf cent quinze millions cent dix-huit mille dinars (7.901.915.118.000 DA).

